أثر تجاذب علل النحو والدلالة في وقوف القرآن الكريم

The effect of correlation between grammar and significance on the on the WAQF in the HOLY QUR'AN

الباحث: زكرياء بسباسي
إشراف: د/ أمين مصرني
جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان(الجزائر)
zakariabesbaci10@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2018/09/16 تاريخ القبول:2018/10/30 تاريخ النشر: 2018/12/01

ملخص البحث:

يتميّز النظام اللغوي في القرآن الكريم عن بنية الأنظمة اللغوية الأخرى، ومن ثّم لا يمكن دراسة دلالات القرآن الكريم وتراكيبه إلاّ من خلال الدلالة الوقفية على تمام المعنى الذي وضع له على حقيقته المقصودة، أي: الدلالة التي قصد المتكلم إلقاءها إلى السامع؛ لأن القصدية في اللغة تعني أن المعاني قد وضعت بشكل مقصود، ومنه ينبغي للوقف والابتداء أن يتوافق مع هذه المعاني المقصودة، وهذا كله مبني على ضبط الوقف حين تتجاذب العلل وتختلف؛ فلا يتمكن السامع حينها من استنباط دلالة المعنى المقصود إثر هذا التجاذب الحاصل بين العلل.

الكلمات المفتاحية: العلة; الوقف; الابتداء; الدلالة; النحو; التجاذب

***Abstract*:**

The structure of the linguistic system in Holy Qur'an differentiates from other structures of other linguistic systems. Hence, it is not possible to study the significance and the structure of Holy Qur'an without identifying "Al Waqf" (the pause) as it leads to the exact meaning i.e. : "Al Waqf" specifies the meaning that the speaker intended to convey to the listener since the intentionality in the language means that the meanings have been deliberately set. That's why; "Al Waqf" and Al "Ibtida" (the resume) should be consistent with these intended meanings. Consequently; conceiving "Al Waqf", when the motives are attracted or repelled from each other, enables the listener to understand the exact meaning.

Key-words: ***Motives; Al Waqf (pause); Al Ibtida (resume); meanings; grammar; correlation***

مقدمة:

من طبيعة لغة القرآن الكريم وخصائصها دقة تعبيراتها، ووفرة مفرداتها، وحسن نظام مبانيها، وإعجاز أساليبها، وتميزها أيضا بطول مقاطع بعض الآيات لحكمة بالغة في ذلك، ومن المعلوم أنه يتعذر على قارئ القرآن الكريم أن يقرأ السورة أو الآية في الأغلب بنفس واحد دون توقف وقطع، لذلك يتعين عليه أن يتخير مواضع الوقوف والابتداء في القرآن الكريم، مستعينا بأحكام هذا العلم وضوابطه التي حددها أهل هذا الفن، وذلك بغية أن يستنطق القارئ من الآية الواحدة معاني غزيرة وفوائد جمة، ومن ثم تصان الآية القرآنية ومعناها من أن يُلحقا بما ليس متعلقا بهما؛ ولذلك كان علم الوقف والابتداء أحد العلوم العربية التي نشأت بسبب الحاجة إليها لبيان الدلالات، والحفاظ على المعاني، وإيصالها إلى السامع كما أراد الله تعالى.

وترتبط الدلالة بعلم الوقف والابتداء ارتباطا شديدا، ومراعاة التوافق الدلالي بين الآيات القرآنية "يجعل محاسن الكلام يرتبط بعضه ببعض لئلا يكون منقطعا، وهذا النوع يهمله بعض المفسرين أو كثير منهم وفوائده غزيرة، وارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علم عظيم لم يتعرض له إلا القليل"[(1)].

فالوقف القبيح يعني دلالة خاطئة أو غير مقصودة؛ ينتج عنها ما نبه عليه الطبري بقوله: "غير جائز أن يخاطب الله جل ذكره أحدا من خلقه إلا بما يفهمه المخاطب، ولا يرسل إلى أحد منهم رسولاً برسالة إلا بلسان وبيان يفهمه المرسل إليه؛ لأن المخاطب والمرسل إليه إن لم يفهم ما خوطب به، وأرسل به إليه فحاله قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعده سواء؛ إذ لم يفده الخطاب والرسالة شيئاً كان به قبل ذلك جاهلا، والله عز وجل ذكره يتعالى عن أن يخاطب خطابا، أو يرسل رسالة لا توجب فائدة لمن خوطب أو أرسلت إليه"[(2)].

ونقصد بتجاذب علل الوقف والوصل أن تتعارض العلتان على وجه منافاة كل واحدة منهما لحكم الأخرى، قال ابن جني مبينا ذلك: "وهما الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان"[(3)]، أي: أن تكون كل واحدة من العلتين موجبة لضد حكم الأخرى؛ فتجري كل واحدة منهما على حسب مقتضاها وموجبها؛ بمعنى أن تكون هناك علة تدعو إلى الوقف، وأخرى تمنع ذلك في نفس الموضع.

وقد نص العلماء على صعوبة الإحاطة بمسائل هذا الفن نظرا إلى تداخل علله وكثرة مقتضياته، قال النحاس: "إن من الوقف ما هو واضح مفهوم معناه، ومنه مشكل لا يدرى إلا بسماع وعلم بالتأويل، ومنه ما يعلمه أهل العلم بالعربية واللغة، فيدري أين يقطع؟ وكيف يأتنف"[(4)].

وقال الجعبري مبينا ذلك: "ومتجاذب طرفان فالأنسب كاتحاد العامل وتعدده، واجتماع الوعد والوعيد، وإبهام حكاية والتفات، وقد يقوى كل منهما ويضعف باعتبار الاستغناء والافتقار، كالصفة المقيدة والمؤكدة، وعطف المفرد والجمل، وبدل البعض والكل"[(5)].

ومن هنا يلزم القارئ الحاذق أن يلجأ إلى الترجيح بين العلتين اللتين اشتمل عليهما نفس الموضع، وذلك بالاعتماد على القرائن الخاصة المصاحبة للكلام نفسه؛ حيث يمكن استنباطها من أقوال جمهور المفسرين والنحاة، وإمعان النظر في سياق كلامهم قصد الوصول إلى أي القرائن أقوى؟ وبأي الوجهين يجب على القارئ أن يأخذ أثناء قراءته؟ ليحدد بعدها إن كان عليه أن يقف أو يصل، وبيان أثر ذلك في تحديد مواضع والوقف والابتداء في القرآن الكريم.

واقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون قائما على التخير والمناقشة . نظرا لكثرة أمثلة تجاذب علل الوقف الدلالية والنحوية في القرآن الكريم . من خلال الاعتماد على التفاسير، وقد جعلت خطته كالآتي:

. تمهيد: وفيه تعريف الوقف والابتداء لغة واصطلاحا.
. علاقة الوقف بالنحو والدلالة.
. أمثلة عن تجاذب العلل النحوية والدلالية.
. خاتمة: سلطت فيها الضوء على أبرز ما جاء في البحث، مع تلخيص أهم النتائج.

. تمهيد: مفهوم الوقف:

الوقف لغة: قال ابن دريد: "وقفت الأرض والرجل أقفه وقفا، وهذا أحد ما جاء على فعلته ففعل، وهي أحرف. والوقوف: مصدر وقف وقوفا فهو واقف... وتوقفت على هذا الأمر، إذا تلبثت عليه"[6]. ويطلق الوقف في لغة العرب على عدة معان منها: الحبس[7]. ومثل له الجوهري بقوله: "وقفت الدار للمساكين وقفا، وأوقفتها..."، وأشار الزمخشري صراحة إلى الوقف بمعناه عند القراء، فقال: "ووقّفت القارئ توقيفا: علمته مواضع الوقوف"[8].

الوقف اصطلاحا: وأما الوقف في اصطلاح القراء فهو قطع الكلمة عما بعدها[9]، وهو تعريف ناقص لاشتماله على الوقف والقطع مع وضوح الفرق بينهما؛ إذ القطع يكون مع عدم نية استئناف القراءة.

وقيل: "هو قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله"[10].

وجرى لدى كثير من المتقدمين من القراء إطلاق عبارة القطع والسكت مريدين بها الوقف غالبا، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة، إلا أن القطع عند المحققين منهم هو قطع القراءة رأسا.

والوقف المقصود هاهنا والذي يصدق عليه هذا الوصف هو ما عبر عنه الأشموني بالوقف الجائز، قال في تعريفه: "هو ما يجوز الوقف عليه وتركه"[11].

وقد عرفه السجاوندي فقال: "هو ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين"[12].

. علاقة الوقف بالنحو والدلالة:

تكمن أهمية علم الوقف والابتداء في ارتباطه الوثيق بجملة من العلوم حددها ابن مجاهد في قوله: "ولا يقوم بالتمام إلا نحوي، عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"[13]. ولا غرابة في هذا القول؛ فقد كان كل من اهتم بهذا الفن قراء ونحاة ولغويين ومفسرين، قال أبو بكر بن الأنباري: "اجتمعت في الكسائي أمور كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن؛ فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ"[14].

وبين الأشموني أن الكلام في الوقف والابتداء لا يقاس بمجرد العقول والاستحسان، وأكد هذه الصلة المتينة، والوشيجة العظيمة بين علم الوقف والابتداء تحديدا، وسائر علوم الشريعة والعربية، فقال: "ولا يقوم بهذا الفن إلا من له باع في العربية، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم باللغة التي نزل القرآن بها على خير خلقه"[15].

من خلال تتبع ظاهرة الوقف والابتداء في كتب التفسير نجد أن كثيرًا من المفسرين قد استعانوا بالوقف في توجيه المعنى، واستنباط الحكم والفوائد، فمن أمثلة ذلك:

. قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾[16]، إذا وقف على ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ كان المعنى: أنها حرمت عليهم هذه المدة، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفا للتحريم، وإذا وقف على ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى: أنها محرمة عليهم أبدا، وأنهم يتيهون أربعين سنة، فيكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ ظرفا للتيه، فيرجع هذا إلى التفسير، ويكون الوقف بحسب ذلك[17]، وجعلوا الوقف منبهاً على المعنى، ومفصلاً بعضه من بعض، وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية، ويتضح منهاج الهداية[18]، وقد لاحظنا في هذه الآية الكريمة كيف اختلف المعنى باختلاف الوقف، وأصل ذلك كله راجع إلى المعنى المراد بالتأويل، فالمعنى أولاً، ثمَّ يجيء الوقف تبعاً للمعنى المقصود.

وقد يؤدي الوقف إلى الخلط في الأحكام وتغيير المعنى المراد، ومن أمثلة ذلك:

. قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾[19]، ومعلوم أن النصف للبنت دون الأبوين، والوقف على كلمة الأبوين يجعلهما شريكين في النصف مع البنت، أو يوهم أن يكون لأبويه أيضا النصف وليس كذلك، والأبوان مستأنفان بما يجب لهما مع الولد ذكرا كان أو أنثى، فهذا وقف على ما يحيل المعنى، ولا يجوز تعمد الوقف عليه لفساد المعنى المراد من القرآن، ما لم ينقطع نفس القارئ، ولم يتمكن من الوصل[20]، وقال الزركشي عن أهمية الوقف في رفع اللبس عن المعنى: "وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات"[21].

ومن أمثلة تعلق الوقف بالنحو ما ذكره النحاس في الاختلاف في إعراب لفظ (مِلَّة) من قوله تعالى: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾[22]، وما يورثه من اختلاف في صحة الوقوف على لفظ (حرج) من عدمه، قال: "ويحتاج إلى معرفة النحو وتقديراته؛ ألا ترى أن من قال (ملةَ أبيكم إبراهيم) منصوبة بمعنى كَمِلَّةِ، ومن أعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها، ومن نصبها على الإغراء وقف على ما قبلها[23].

. وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِين(4)وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[24] قال أبو جعفر النحاس: "الوقف على (مبين) ليس بتمام عند الأخفش، وهو مذهب سيبويه؛ لأن (الأنعام) منصوبة بإضمار

فعل معطوف على ما قبله، وهو تمام على قول الكوفيين؛ لأنهم ينصبون (والأنعام) بـ(خلقها) إذا جعلوا الواو ظرفا للفعل"[25].

. أمثلة عن تجاذب العلل النحوية والدلالية في وقوف القرآن الكريم.

على ضوء ما تقدم ذكره من علاقة الوقف بالعلل النحوية والدلالية فإننا سنمثل بشواهد على تجاذب العلل في تحديد موضع الوقف ورتبته في القرآن الكريم.

. المثال الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا(8) لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[26] قال الأشموني: "الوقف على﴿وَنَذِيرًا﴾ تام عند أبي حاتم؛ لانتقاله من مخاطبة الرسول إلى مخاطبة المرسل إليهم، وذلك من مقتضيات الوقف، وليس بوقف عند غيره؛ لأن بعده (لام)(كي)؛ فلا يوقف من قوله: (إنا أرسلناك) إلى (وأصيلا)؛ لأن الضمائر كلها لله؛ فلا يفصل بينها بالوقف"[27].

والخلاف هنا في الوقف والوصل سببه تجاذب علة الالتفات التي تقتضي الوقف، و(لام)(كي) التي أفادت التعليل الموجب للوصل، على معنى أن الله تعالى فعل ذلك برسوله ليؤمن به من سبق في علم الله أنه يؤمن.

وقد ذكر الوجهين معا ابن عاشور إلا أنه اختار أسلوب الاعتراض والاستئناف بدل أسلوب الالتفات فقال: "فيجوز أن تكون (اللام) في (لتؤمنوا)(لام)(كي) مفيدة للتعليل، ومتعلقة بفعل (أرسلناك)... ويجوز أن يكون الكلام قد انتهى عند قوله: (ونذيرا)، وتكون جملة (لتؤمنوا بالله)إلخ جملة معترضة، ويكون (اللام) في قوله: (لتؤمنوا)(لام الأمر)، وتكون الجملة استئنافا للأمر كما في قوله تعالى: ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[28]، إلا أن قراءة من قرأ بالتاء في في كلمة (لتؤمنوا) على معنى: قل لهم: إنا أرسلناك لتؤمنوا[29] ترجح أولوية الوصل على الوقف مع صحة جواز الوقف.

ويمكن القول إن الوقف على (نذيرا) حسن، وإن تعلق ما بعده بما قبله لكونه رأس آية[30].

. المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾[31]، قال الأشموني: "الوقف على ﴿غَوْرًا﴾ حسن كذا رسمه شيخ الإسلام بالحسن، ولعله من حيث إن العامل قد أخذ معموليه، وذلك يقتضي الوقف، وأما من حيث إن الشرط لم يأت جوابه؛ فذلك يقتضي عدم الوقف، والثاني أظهر، والله أعلم بكتابه"[32].

وفي هذا الموضع أشار الأشموني إلى موضع (غورا)، وقد استحسن الوقف عليه لعلة استيفاء العامل وهو الناسخ (أصبح) معموليه من الاسم (ماؤكم)، والخبر (غورا)، ولتصدير الكلام بأسلوب الاستفهام المفيد للنفي، أي: لا يقدر أحد على ذلك غير الله تعالى[33]، وهذا من مقتضيات الوقف في القرآن الكريم، ويمكن القول: إن جملة (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) شرط جوابه محذوف و "الفاء" زائدة[34].

ويكون المعنى على هذا الوقف وفق ما ذكره الشوكاني: "أي: أخبروني إن صار ماؤكم غائرا في الأرض بحيث لا يبقى له وجود فيها أصلا ، أو صار ذاهبا في الأرض إلى مكان بعيد بحيث لا تناله الدلاء"[35].

ويصحب هذه العلة علة أخرى توجب الوصل، وهي الإتيان بالشرط وأداته (إن أصبح) مع جوابه وهو (فمن يأتيكم)، مقترنان معا، وقد تقدم الكلام على أنه يمتنع الوقف على الشرط دون جوابه، ويكون المعنى المقصود أن يجعلهم مقرين ببعض نعمه ليريهم قبح ما هم عليه من الكفر، أي: أخبروني إن صار ماؤكم ذاهبا في الأرض فمن يأتيكم بماء معين، فلا بد وأن يقولوا: هو الله، فيقال لهم حينئذ: فلم تجعلون من لا يقدر على شيء أصلا شريكا له في المعبودية[36]؟

. المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ(2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[37] قال الأشموني: "الوقف على ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾ حسن؛ للفصل بين تناقض الحالين للاعتبار، والوصل أولى"[38]، ففي هذه الآية ذكر الأشموني علة جعلت الوقف على ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾ حسنا، وهي علة تناقض الحالين قصد حصول الاعتبار والتهويل والتحذير والزجر عن التطفيف مرتين في ذهن القارئ والسامع، وبيان الحالين أن المطففين إذا اشتروا لأنفسهم استوفوا في الكيل والوزن، وهذه حالهم مع أنفسهم، وإذا باعوا ووزنوا لغيرهم نقصوا، وهذه حالهم مع غيرهم.

وتصحب هذه العلة علة أخرى تقتضي الوصل، ولم يصرح بها الأشموني؛ بل اكتفى بقوله: والوصل أولى ترجيحا منه وتقديما، وهي أن متعلق الاستيفاء وهو (على الناس) مذكور، وهو في (كالوهم أو وزنوهم) محذوف للعلم به؛ لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كان لأنفسهم، إنما يخسرون ذلك لغيرهم؛ كأن المطففين كانوا لا يأخذون ما يكال ويوزن إلا بالمكاييل دون الموازين لتمكنهم بالاكتيال من الاستيفاء والسرقة؛ لأنهم يدعدعون ويحتالون في الملء، وإذا أعطوا كالوا أو وزنوا لتمكنهم من البخس في النوعين جميعا[39].

ووضح الرازي في تفسيره وجهَ كون الوصل أولى أن الله تعالى قال: (ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا)، ولم يقل إذا اتزنوا، ثم قال: (وإذا كالوهم أو وزنوهم) فجمع بينهما؛ لأن الكيل والوزن بهما الشراء والبيع فأحدهما يدل على الآخر[40].

واتصال المعنى حصل بمجيء حرف الواو في (وإذا كالوهم) وهذا يقتضي الوصل؛ لأن مساق الكلام في الآيتين جاء لبيان سوء معاملة المطففين في الأخذ والإعطاء معا، ويجوز الوقف على ﴿يَسْتَوْفُونَ﴾ كونه رأس آية.

. المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ (131) وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[41] قال الأشموني: "الوقف على ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ تام على قراءة (تعملون) بالفوقية؛ لأنه استئناف خطاب على معنى: قل لهم يا محمد، وليس بوقف على قراءته

بالتحتية حملا على ما قبله من الغيبة لتعلقه بما قبله، وهو ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ فلا يفصل بعضه من بعض"[42]، وأشار الأشموني في هذا الموضع إلى جواز الوصل والوقف على اعتبار اختلاف القراء في قراءة كلمة (يعملون) في الآية مما يبين علاقة الوقف والابتداء بعلم القراءات. وقرأ ابن عامر[43]- وهو من القراء السبعة- كلمة (يعملون) في سورة الأنعام بتاء الخطاب، أي: (تعملون)،وقرأ القراء الستة الباقون بياء الغيب (يعملون)[44].

وجعل الأشموني تعدد القراءة علة تجاذب الوصل والوقف في هذا الموضع، وتفصيل ذلك أن قراءة الجمهور بالياء في (يعملون) يكون الضمير في الفعل عائدا إلى أهل القرى، والمقصود مشركو مكة؛ فهو للتسلية والتطمين لئلا يستبطئ وعد الله بالنصر، وهو تعريض بالوعيد للمشركين من باب: واسمعي يا جارة[45]، فيكون الوصل على هذا الوجه أولى لاتصال المعنى بما قبله لوجود الضمير في الفعلين (عملوا) وتكرره في (يعملون).

وعلى قراءة ابن عامر الشامي بتاء الخطاب في (يعملون) يكون الخطاب في قوله تعالى: (وما ربك بغافل عما تعملون) موجها إلى الرسول . صلى الله عليه وسلم . ومن معه من المسلمين، فهو وعد بالجزاء على صالح أعمالهم، ترشيحا للتعبير بالدرجات حسبما قدمناه، ليكون سلا لهم من وعيد أهل القرى أصحاب الظلم[46].

ووجه الأشموني المعنى في قوله تعالى: (وما ربك بغافل عما تعملون) على أسلوب الاستئناف الذي يعد من مسوغات الوقف في القرآن الكريم مع وجود المناسبة بين الآيات.

. المثال الخامس: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾[47] قال الأشموني: "الوقف على ﴿رَبُّهُمْ﴾ صالح على قراءة عيسى بن عمر[48]﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ﴾ بكسر الهمزة على الاستئناف، وليس بوقف على قراءة الجماعة بفتحها"[49].

وفي هذا المثال دليل على اهتمام الأشموني بتوجيه الوقف والابتداء في القراءات غير المتواترة[50]، وهي ما فوق العشر، وفي هذا الموضع أشار إلى قراءة عيسى بن عمر قوله تعالى: (أني لا أضيع) بكسر همزة (أني)، فتكون على إضمار القول على قول البصريين، أو على الحكاية بقوله: (فاستجاب)؛ لأن فيه معنى القول على طريقة الكوفيين[51].

وعلى هذا فالوقف على (ربهم) للابتداء بـ(إني) مكسورة الهمزة، وهي من مسوغات الوقف في القرآن الكريم.

وقراءة الجمهور بفتح الهمزة في (أني لا أضيع) بتقدير: (بأني لا أضيع)[52]، وقال أبو السعود مبينا ذلك: "وهكذا قرأ أبي بن كعب، والباء للسببية، كأنه قيل: فاستجاب لهم ربهم بسبب لأنه لا يضيع عمل عامل منهم، أي: سنته السنية مستمرة على ذلك، والالتفات إلى التكلم والخطاب لإظهار كمال الاعتناء بشأن الاستجابة، وتشريف الداعين بشرف الخطاب، والمراد تأكيدها ببيان سببها، والإشعار بأن مدارها أعمالهم

التي قدموها على الدعاء لا مجرد الدعاء"[53]، والوصل على هذا المعنى واجب؛ لأن حرف (أن) مفتوح الهمزة[54] ليس من الحروف التي تختص بوقوعها في صدر الجمل والتراكيب، فهي تؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الجمل، وهذا يقتضي الوصل.

. المثال السادس: قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[55]، قال السجاوندي: "الوقف على ﴿الأَرْضِ﴾ جائز؛ لانقطاع النظم مع اتصال المعنى"[56]، أي: أن السجاوندي خير القارئ بين الوقف وعدمه وذلك لتجاذب علتين اثنتين الوقف والوصل، فأما التي تدعو إلى الوقف هي انقطاع النظم؛ لأن جملة ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ هي تعليل لطلب يوسف في أن يجعل على خزائن الأرض أي: إنها تفيد تعليل ما قبلها لوقوع (إِنَّ) في صدر الجملة[57].

وأما العلة التي تدعو إلى الوصل وعدم الوقف على ﴿الأَرْضِ﴾ فهي اتصال المعنى بين جزأي الآية، أي أن يوسف . عليه السلام . ما طلب توليته على خزائن الأرض إلا لأنه حافظ للأموال، عالم بالموضع الذي يجب أن يجعل فيه مما يرضي الله . عز وجل . ولذلك سأل يوسف الملك في هذا ليتمكن له وضع الأشياء في حقوقها. فأراد بسؤاله الصلاح[58].

ولمسنا في كلام السجاوندي اصطلاحا دلاليا وهو اتصال المعنى، واصطلاحا نحويا وهو انقطاع النظم، ويمكن القول: إن للوقف في القرآن الكريم مصطلحات ذات طابع دلالي خاص تم فيها اعتماد المباحث اللغوية مداخل لفهم مقاصد النص القرآني قصد إتمام الوقف والوصل بالمعنى، وإتمام المعنى بالوقف والوصل، أي: أن دلالة الوقوف لا تتوقف عند حدود المعنى المعجمي للمفردة، بل ينبغي النظر في التصاحب الدلالي الذي تنتجه الألفاظ مجتمعة في السياق كله، وذلك لإبراز قيمة الوصل والوقف في إبراز المعنى وتوجيهه في القرآن الكريم.

. المثال السابع: قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[59]، قال الداني فيما يرويه عن نافع ومحمد بن عيسى الأصبهاني والدينوري: "﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن ﴿الْوَصِيَّة﴾ متعقلة بـ﴿كُتِبَ﴾، والمعنى: فرض عليكم الوصية، وقد يجوز أن يقطع من ذلك بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فعليكم الوصية، ويكون المرفوع بـ﴿كُتِبَ﴾ مضمرا تدل عليه ﴿الْوَصِيَّة﴾، والتقدير: كتب عليكم الإيصاء؛ فيصح بذلك ما قالوه، والأول الاختيار"[60]، أي: أن الاختلاف الحاصل في إعراب كلمة ﴿الْوَصِيَّة﴾ نتج عنه تجاذب الوصل والوقف بين من أجاز الوقف ومن منعه، وبيان ذلك أن في إعراب كلمة ﴿الْوَصِيَّة﴾ وجهين: أحدهما: اسم ما لم يسم فاعله وهو قوله ﴿كُتِبَ﴾، والثاني: خبر حرف الصفة، وهو اللام في قوله: ﴿لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾[61]، ووجه الأشموني جواز الوقف على ﴿الْوَصِيَّة﴾ باعتبارها مرفوعة بالابتداء وما بعدها، وهو قوله: ﴿لِلْوالِدَيْنِ﴾ خبرها، ومفعول ﴿كُتِبَ﴾ محذوف، أي: كتب عليكم أن توصوا، ثم بين لمن الوصية، فعلى هذا يحسن الوقف على ﴿خَيْرًا﴾[62]، ولم يستسغ العماني جواز هذا الوقف معللا بأن ذلك إما أن يفضي إلى الفصل بين الفعل

والفاعل إن رفعت ﴿الْوَصِيَّة﴾ بـ﴿كُتِبَ﴾ وهذا غير جائز في باب المتلازمات النحوية في علم الوقف والابتداء، وإما أن يفضي إلى الفصل بين القول وبين الكلام المحكي بعده، وذلك إن رفعت باللام التي في قوله: ﴿لِلْوالِدَيْنِ﴾؛ لأن القول مضمر والذي يدل عليه قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ﴾ وتقديره: وكتب عليكم فقيل لكم[63].

. خاتمة:

يتوقف الوقف على استقامة المعنى وسلامة اللغة، ونسمي الأول التعلق المعنوي والثاني التعلق اللفظي، وقد يتنازع الوقف الجائز التعلق المعنوي والتعلق اللفظي، وتتجاذب العلل الدلالية والنحوية، وهذه من المواضع التي لا يكشف عنها إلا الحذاق من أهل التفسير واللغة؛ إذ إن من الوقوف ما يتأكد استحبابه لدواع متنوعة ومتعددة لا تكاد تندرج تحت قاعدة معينة غير بيان المعنى المقصود مع وجود التعلق اللفظي الموجب للوصل المفضي إلى التباس المعنى وغموضه.

هوامش البحث:

(1) محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط: 01، 1376هـ. 1957م، ج: 36/1 (بتصرف يسير).

(2) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 1420هـ، ج: 11/1.

(3) عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج: 166/1.

(4) أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، القطع والائتناف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط: 01، 1992م، ص: 21.

(5) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة الشيخ فرغلي سيد عرباوي، مصر، ط: 01، 1433هـ. 2012م، ص: 133.

(6) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 01، 1987م، ج: 967/2 . 968.

(7) علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1983م، ج: 253/1.

(8) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1998م، ج: 350/2.

(9) ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات: 253/1.

(10) أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02، 2002م، ج: 189/1.

(11) أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، علق عليه: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 2002م، ص: 34.

(12) محمد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف، تحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 02، 2006م، ج: 128/1.

(13) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 94.

(14) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1417 هـ. 1997م، ج: 74/1.

(15) ينظر: الأشموني، منار الهدى: 10.

(16) [سورة المائدة: من الآية: 26]

(17) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 95 . 96، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: 02، 1384هـ. 1964م، ج: 130/6.

(18) أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، جمال القراء، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط: 01، 1997م، ص: 674.

(19) [سورة النساء: من الآية:11].

(20) ينظر: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ج: 503/2، ونهاية القول المفيد، محمد مكي نصر الجريسي، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، مصر، ط: 01، 1999م، ص: 222.

(21) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 342/1.

(22) [سورة الحج: من الآية:78].

(23) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 95.

(24) [سورة النحل: الآيتان: 04 . 05]

(25) ينظر: النحاس، القطع والائتناف: 95.

(26) [سورة الفتح: الآيتان: 08 . 09].

(27) الأشموني، منار الهدى: 726.

(28) [سورة الحديد: من الآية: 07].

(29) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: 01، 1430هـ ، ج: 289/20.

(30) الأشموني، منار الهدى: 33.

(31) [سورة الملك: الآية: 30].

(32) الأشموني، منار الهدى: 796.

(33) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 2000م، ص: 878.

(34) محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية . جدة، مؤسسة علوم القرآن . بيروت، ج: 1233/2.

(35) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: 01، 1414هـ، ج: 316/5.

(36) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب "التفسير الكبير"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 03، 1420هـ، ج: 597/30.

(37) [سورة المطففين: الآيتان: 02 . 03].

(38) الأشموني، منار الهدى: 837.

(39) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ج: 426/10.

(40) الرازي، التفسير الكبير: 81/31.

(41) [سورة الأنعام: الآيتان: 132 . 133]

(42) الأشموني، منار الهدى: 284.

(43) هو عبد الله بن عامر بن زيد أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد في البلقاء في قرية رحاب، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وتوفي فيها، قال الذهبي: مقرئ الشاميين، صدوق في رواية الحديث. ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 15، 2002م، ج: 95/4.

(44) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 197/2.

(45) محمد الطاهر ابن عاشور التونسي، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ، ج: 84/8.

(46) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(47) [سورة آل عمران: من الآية: 195].

(48) هو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء أبو سليمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة، ولم يكن ثقفيا؛ وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم. ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام: 106/5.

(49) الأشموني، منار الهدى: 200.

(50) والمتواتر هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك. ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ. 1974م، ج: 264/1.

(51) أبو حيان، البحر المحيط: 476/3.

(52) الرازي، التفسير الكبير: 469/9.

(53) محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج: 133/2.

(54) قال الرضي: "(أن) مع صلتها في حكم المفرد، ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد". ينظر: محمد بن الحسن الإستراباذيالسمنائي النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحيى بشير المصري، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1993م، ج: 1243/2.

(55) [سورة يوسف: الآية: 55].

(56) محمد بن طيفور السجاوندي، علل الوقوف: 601/2.

(57) الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير: 9/13 (بتصرف يسير).

(58) أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي . جامعة الشارقة . بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . جامعة الشارقة، ط: 01، 1429هـ . 2008م، ج: 3588/5.

(59) [سورة البقرة: الآية: 180].

(60) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 02، 1987م، ص: 180.

(61) أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 1422هـ . 2002م، ج: 57/2.

(62) الأشموني، منار الهدى: 123، و124.

(63) أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم من باقي الأئمة القراء والمفسرين وتبيين المختار منها على مذاهب السبعة المتفق على قراءتهم، تحقيق: هند بنت منصور بن عون العبدلي وآخرون، أصل العمل رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1423هـ، ج: 290/1، و291.